

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس - سطيف
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم
الاقتصادية وعلوم التسيير

تخصص: الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة

تحت عنوان:

آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو
الاقتصادي المستدام

- دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب -

نُوقِشت علنا بتاريخ: 2013-01-30

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

سحنون محمد

من إعداد الطالب:

حريش ناجي

أعضاء لجنة المناقشة:

| | | | | | | |
|----------------------|-------|----------------------|-------|---------------|-------|--------------|
| أ.د. جبار محفوظ | | أستاذ التعليم العالي | | جامعة سطيف | | رئيسا |
| أ.د. سحنون محمد | | أستاذ التعليم العالي | | جامعة قسنطينة | | مشرفا ومقررا |
| أ.د. بوعشة مبارك | | أستاذ التعليم العالي | | جامعة قسنطينة | | مناقشا |
| د. سعودي محمد الطاهر | | أستاذ محاضر | | جامعة باتنة | | مناقشا |

السنة الجامعية: 2011 - 2012

الملخص:

كان وراء توجهات الدول النامية لتحرير مبادلاتها التجارية عاملين رئيسيين، الأول يتعلق بعدم تحكمها في التوازنات المالية الكبرى مما دفع بها للعمل بوصفات المؤسسات المالية والنقدية الدولية، أما الثاني فكان بدافع المكاسب التي يقدمها النظام التجاري المتعدد الأطراف. لكن سياسات تحرير التجارة التي تم تبنيها لم تكن أحادية التوجه ولم تكن عديمة الآثار، بل كان لها آثار ملموسة خاصة على مستوى مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي ومن ضمنها معدلات النمو. من جهتها، سعت الدول المغاربية باعتبارها من الدول النامية الطموحة في إطار تجسيد دعائم النظام التجاري المتعدد الأطراف إلى محاولة الاستفادة من حيثيات هذا الأخير، حيث تبنت سياسات تحرير التجارة الخارجية وحاولت توجيهها لخدمة استدامة النمو الاقتصادي فيها، لكن ما تبين على أرض الواقع هو أن تأثير هذا الأخير في جوانبه الأساسية بتوجهه حاسم مثل تحرير التجارة الخارجية لم يكن في مستوى تطلعات تلك الدول، ولم تكن السياسات التجارية المتبعة في خدمة النمو المستدام على حد سواء.

بناءً على تلك الاعتبارات كان على دول المغرب العربي أن تسعى جاهدة وراء تفعيل كل من سياسات تحرير التجارة الخارجية واستدامة النمو الاقتصادي، ويعتبر الحكم الراشد وجودة المؤسسات من أهم المقاربات في هذا الإطار.

الكلمات المفتاحية: تحرير التجارة الخارجية، التنمية المستدامة، النمو الاقتصادي المستدام، الدول المغاربية.

Abstract :

There were two key factors which dominated the trends of developing countries to liberalize its trade transactions, the first concerns the non-control over financial balances, forcing them to work as recommended by international financial and monetary institutions, the second was motivated by the gains offered by the multilateral system. But trade liberalization policies that have been adopted had multiple effects; this has had a significant impact especially on the level of macro-economic performance indicators, including growth rates. Like all developing countries, Maghreb countries tried to benefit from the aspects of the multilateral trade system by adopting foreign trade liberalization policies and trying to orient them to serve economic growth sustainability, but what really happened is that the effects of trade policies adopted in these countries were not in the level of their aspirations.

According these considerations, the Maghreb countries should strive to enhance each of the liberalization policies, foreign trade and economic growth sustainability. Governance and quality of institutions are the most important approaches in this framework.

Keywords: Foreign Trade Liberalization, Sustainable Development, Sustainable Economic Growth, Maghreb countries.